مشكلة بناء الدولة اللبنانية

المدرس الدكتور
منتصر عمران ناجي الرفاعي
muntaseralrafaaie@iunajaf.edu.iq
المدرس المساعد
مجيد نـجف زوار علي
majid.najaf@iunajaf.edu.iq
الجامعة الإسلامية ـ كلية القانون

The Issue of Establish Lebanese Stat

Lecturer Dr.
Muntasser Imran Naji Al- Rifie
Assistant Lecturer
majeed najaf zuwar ali
Islamic University - College of Law

الملخص:

يواجه لبنان عدداً من الأزمات الداخلية والتي باتت تُشكّل هموماً إضافية تقع على كاهل المواطن اللبناني، أزمات اقتصادية واجتماعية وسياسية وأمنية، تُديرها نخبة حاكمة أثبتت عدم قدرتها في مقاربة هذه الملفات ضمن إطار مصلحة المواطن. وهو ما تعكسه الفجوة الموجودة بين السلطة والمواطنين اللبنانيين. هذا على الصعيد الداخلي. بالإضافة إلى ذلك، يعيش لبنان ضمن بيئة استراتيجية تواجه تحولات كبرى، هي أكبر من لبنان وقدراته، خصوصاً في ظل وضوح الاختلافات بين اللبنانيين، فيما يخص مقاربتهم للملفات الإقليمية.

وبالإضافة الى هذه التصدعات يأتي قصور النظام السياسي اللبناني الذي يمارس الانقسامات ويتغذى منها، إذا انه نظام مصاب بأزمة الطائفية، وهو في حالة جمود تنذر بكسره، لدى كل محاوله لتطويره، لذا من الضروري إيضاح أن أي مشروع تحديثي في لبنان سوف يصطدم في النهاية بأزمة بلا آفاق ولا وسيلة لتخلص من هذه الأزمة سوى التربية الديمقراطية والوعي الشعبي وخلق رأي عام لبناني يفرض الحداثة بالقوة.

الكلمات المفتاحية: الدولة، مشكلة، رفيق الحريري، فؤاد شهابز.

Abstract:-

Lebanon is facing a number of internal crises, which have become additional

concerns for the Lebanese citizen, economic, social, political and security crises managed by a ruling elite that has proven its inability to approach these files within the framework of the citizen's interest. This is reflected in the gap that exists between the people in power and the Lebanese citizens. This is internally. In addition, Lebanon lives within a strategic environment that is facing major transformations that are greater than Lebanon and its capabilities, especially in light of the clear differences between the Lebanese, with regard to their approach to regional files.

In addition to these cracks comes the shortcomings of the Lebanese political system, which practices divisions, encourages clientelism and feeds from it. It is a system afflicted with a sectarian crisis, led by a junta of wealthy people, and it is in a state of stagnation that threatens to break it, with every attempt to develop it, so it is necessary to clarify that any modernization project in Lebanon In the end, he will encounter a crisis without prospects, and there is no way to get rid of this crisis except for democratic education, popular awareness, and the creation of Lebanese public opinion that imposes modernity by force.

key words: Country, problem, Rafik Hariri, Fouad Chehab.

المقدمة:ـ

أولاً: التعريف بموضوع الدراسة:

يبدو لبنان بلد مفككا واسير معادلات سياسية – صعبة – في ظل غياب عناصر إمكانية قيام دولة حديثة، فضبابية الدولة في لبنان وتبعية القوى السياسية فيه للخارج ليسا جديدين، فوطن **"الضرورة الأزلية"** الذي كان موجوداً في الماضي وظل مستمراً حتى اليوم، كان له حضور ثابت في التاريخ من دون أن يكون بلداً مستقلاً ومستمراً على الدوام، إذ إنّ استقلاله واستمراره ارتبطا دائما بحكمة اللبنانيين أو بمهارتهم في ابتداع ممارسات سياسية جنبته العواصف الدولية والرياح الإقليمية اللتين كانتا ومازالتا تؤثران في كيانه. إنّ لبنان يجرنا إلى نظرية **" الدولة العاجزة مقابل المجتمع القادر"** هذه النظرية التي أتى بها الباحث جوبل والذي فسر كيف ان الدولة الضعيفة تضطر إلى الاعتراف بمقدرات النسيج الاجتماعي لتتعدى في العديد من المجالات قدراتها الفعلية.

بالنتيجة، يعيش لبنان تحت وطأة نخبة حاكمة، أثبتت فشلها في إدارة مصالح لبنان الداخلية والخارجية. وإن فشل عملية بناء الدولة لا يأتي من فراغ، أنما يتوفر دائما عنصر عدم التجانس بين المكونات المنضوية تحت مسميات عدة والتي تعيش داخل حدود الدولة. وعنصر عدم التجانس هذا المؤدى إلى فشل عملية البناء له نتيجة أكبر تتمثل في فقدان الشرعية وسعي بعض المكونات المجتمعية داخلها ً للحصول على مكاسب قد تولد تشتت وانفصال والوقوع في فراغ سياسي تنشط مختلف الجماعات لملاه، مما يولد وضعا مغرياً لاستخدام القوة وللتدخل الاقليمي والدولي وبناء نظام قائم على ً المحاصصة.

ثانياً: أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في تناولها لموضوع بالغ الأهمية، وهو المتغيرات الحاصلة في الحياة اللبنانية وما ترتب عليها من تداعيات إذا لم يتمكن اللبنانيون من إقامة دولتهم – التي ما زالت تتعرض لضغوط تهدف إلى تجاوزها – في محاوله لضرب أسس وطن ما زال وحتى إشعار آخر صامداً. من المنطلق السابق فإن لبنان بحاجة إلى مسعى جدي لبناء دولة قوية، تحمي كيانه المتغير (والمتأثر بالتطورات والمصالح الخارجية) وهذا بحد ذاته يخيف اللبنانيين الذين يتساءلون عن الأسباب الحقيقية التي تعيق بناء الدولة في لبنان باعتبارهم الطرف

الخاسر عند كل محطة رئيسة يمر فيها هذا البلد

ثالثاً: إشكالية الدراسة:

تنطلق إشكالية الدراسة وتتمحور حول مشكلة بناء الدولة اللبنانية، لجهة عاملي الاستمرار والتغيّر، فلبنان دولة استقطبت أنظار المختصين في سرعة تشكيل وانهيار دولتها، فضلا عن الانقسامات الطائفية الوطنية والمذهبية والصراع الدولية البنانية - الإسرائيلي والتحديات الخارجية للسيادة الوطنية. وإنطلاقاً من هذا الواقع ايضا، سنطرح خلال هذه الدراسة الإشكالية المتعلقة ببناء الدولة اللبنانية، من خلال الوقوف على اهم المحاولات الإصلاحية التي قامت مُنذ الاستقلال عام ١٩٤٣، ومن أهم تجربتين هما تجربة فؤاد شهاب الإصلاحية، ومشروع رفيق الحريري التنموي، هذا مع الإشارة إلى أهم العوامل الداخلية والخارجية التي عرقلت عملية البناء.

رابعاً: فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية مؤداها، أن السبيل الانجع لاتمام البناء الديمقراطي هو تقوية المجتمع والبدأ في البناء من القاعدة بتطوير الهياكل المؤسسية، الرسمية وغير الرسمية، ولدى لبنان نسب معقولة من المؤسسات بإمكانها تحقيق التحول الديمقراطي وبناء الدولة، علاوة على إن لبنان يتمتع بميزة هي وجود أدارة مدنية تغطي أجزاء كبيرة من البلاد، والعادة الحيوية لهذه البنية الادارية يجب ملاها بتكنوقراط لبناني، وتوضيح العلاقة بين الادارة المدنية في بيروت والإدارة في باقي المحافظات، وفق شروط تتمثل بالحاجة لقيام دولة قوية متماسكة قائمة على فلسفة سياسية تتقبل شروط عملية التحول السياسي وبناء النظام الديمقراطي القائم بدوره على منافسة اجتماعية سليمة ذات إيمان بمبادئ التوافق والتراضي بين السلطة والمعارضة، الامر الذي يتطلب بدوره تحديد ماهية الهوية الوطنية على أساس مساسها بجميع المكونات الجوهرية لبنية المجتمع.

خامساً: منهجية الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على عدد من المناهج العلمية، منها المنهج التحليلي الذي يُعد من أكثر المناهج العلمية ملاءمة لهذه الدراسة، باعتباره يقوم بالغوص في الأسباب الرئيسة

لمشكلة بناء الدولة اللبنانية، كما اعتمدت الدراسة على المنهج المقارن من خلال الوقوف على دور الرئيسين فؤاد الشهاب ورفيق الحريري في بناء الدولة.

سادساً: هيكلية الدراسة:

استناداً إلى منطلقات ومدركات الفرضية والإشكالية التي تمَّ صياغتها في إطار مجال هذه الدراسة الأكاديمي، تمَّ تقسيم هيكل الدراسة على مبحثين، اختص المبحث الأول بدراسة نبذه تاريخية لحياة الرئيسين فواد الشهاب ورفيق الحريري، بينما اختص المبحث الثاني بالوقوف علي مشروعي الرئيسين الإصلاحية في بناء الدولة.

المبحث الأول

رئاسة الحكومة اللبنانية وتأثيرها في بناء الدولة

هناك وجهتا نظر بالنسبة إلى مستقبل لبنان، الأولى ترى انّ مشاكل لبنان كثيرة جداً، ومعقدّة ومن المستحيل إيجاد حلّ شامل لها. وهناك وجهة نظر ثانية ترى أنّ الحالة ليست مظلمة الى هذا الحدّ، والسياسة لا تسمح بالتشاؤم. وأمّا هذا التفاؤل، فيستند الى عامل واحد، يرى أنه بالرغم من أنّ اللبنانيين يخاصمون بعضهم بعضاً، وينتقدون نظامهم السياسي، إلا أنهم جميعاً ينشدون المحافظة على بلدهم، بالرغم من اختلافهم على مشاريع التغيير. فالجميع يرفضون دمج الدولة في دولة أخرى، ويبدو انّ الجميع يوافقون على أنّ الطائفية هي انعكاس غير دقيق لمصالحهم وطموحاتهم وآمالهم. عليه ستقسم هذه المبحث الى مطلبين رئيسين وبشكل الاتي:

المطب الأول

الفترة الشهابية لرئاسة الحكومة

هو سليل عائلة لبنانية عريقة ولد الزعيم فؤاد شهاب في ١٩/ آذار/ ١٩٠٢ في بلدة غزير قضاء كسروان، وفي ١٢/ كانون الأول١٩٢١، تطوع في المدرسة الحربية (للجيوش الخاصة بالشرق)، وبعد مدة أرسله الفرنسيون مع عدد من رفاقه اللبنانيين إلى المدرسة العسكرية اللبنانية، وفي ٢٠/ أيلول/ ١٩٢٣، تخرج برتبة ملازم، والتحق باللواء الأول السوري-اللبناني المشترك، وفي سنة ١٩٣٨ انتقل إلى باريس وتابع دورات دراسية في: سان مكسان،

وشالون، وفرساي، ليتخرج من المدرسة الحربية العليا في باريس، حيث مكنته هذه الدورات من تنظيم الجيش اللبناني (مستقبلاً)، وفي الأول من آب ١٩٤٥، وبعد أن حصل لبنان على استقلاله، إنتقلت جميع صلاحيات الحكم من حكومة الانتداب (الفرنسي)، إلى السلطات اللبنانية، فاختار الرئيس اللبناني والشيخ بشارة الخوري الكولونيل فؤاد شهاب قائداً للجيش الوطني، وفي ١٨/ أيلول/ ١٩٥٢، وعلى أثر مؤتمر دير القمر والإضراب الذي تلاه استقالة رئيس الجمهورية الشيخ بشارة الخوري استقالة رئيس الحكومة صائب سلام، كان أن تسلم اللواء شهاب رئاسة الحكومة المؤقتة(وفقاً للمرسوم ٩٤٤٣) وأعطيت هذه الحكومة صلاحيات رئيس الجمهورية- بصورة استثنائية- لفترة مؤقتة دامت اثنى عشر يوماً، كانت هذه بداية الجنرال شهاب رئيسا للجمهورية بأكثرية ٤٨ صوتاً، مقابل ٧ أصوات نالها منافسه الأستاذ ريمون إده، وعلى ضوء الأحداث باشر الجنرال بتأليف حكومته الأولى التي تشكلت في ٢٤/ أيلول برئاسة رشيد كرامي وعضوية: شارل حلو وفيليب نقلا ومحمد صفى الدين ويوسف لبسودا ورفيق نجا وفريد طرد وفؤاد نجار. لكن هذه الحكومة لم تستمر أكثر من ثلاثة أسابيع، حيث يقول الوزير والنائب السابق يوسف سالم في كتابه (٥٠ عاماً مع الناس)[1]: انتفض تيار قوي من المواطنين رافضاً القبول برشيد كرامي رئيساً للوزارة الجديدة، وهو الذي اشترك اشتراكاً رئيساً مسلحاً ضد الشرعية، ولم يغفر كميل شمعون للجنرال شهاب موقفه منه ومن الثورة التي نشبت ضده، فما كاد شهاب يتربع على سدة الرئاسة حتى ادرك أن فريقاً كبيراً من اللبنانيين لا ينظر إلية- وإلى حكمه- ببعض الرضا، ويقول يوسف سالم: " **إذا كانت الثورة التي تزعمها صائب سلام ورفاقه هدأت، فإن الثورة مضادة نشبت إثرها بقيادة الكتائب اللبنانية بالاتفاق مع الرئيس شمعون، وذلك لإفهام شهاب:" إننا نحن الذين نمثل المسيحيين في هذا البلد، والموارنة بشكل خاص لا انت"** وبعد تعذر عمل الوزارة الجديدة وسقوطها، تألفت وزارة ثانية عنوانها "**لا غالب ولا مغلوب**"، وفي ٢٠/ ١٩٦٠، وعلى اثر الانتخابات النيابية، ففوجئا للبنانيون بنبأ من الإذاعة اللبنانية يعلن استقالة رئيس الجمهورية فؤاد شهاب، وضغط بعض السياسيين على الرئيس فؤاد شهاب للعدول عن قراره، لأنهم كانوا يرون ان استقالته سوف تعرض البلاد إلى هزة جديدة لذلك نزل الرئيس عند رغبة النواب والسياسيين والجموع من المواطنين الذين تحشدوا امام داره، ليعلن بعد ذلك أنه عاد عن استقالته، هذه هي السيرة الذاتية للرئيس

اللواء فؤاد شهاب والتي كان الأثر الواضح لها في رسم نهج جديد في بناء الدولة اللبنانية.

المطلب الثاني

الفترة الحريرية لرئاسة الحكومة

ولد رئيس وزراء لبنان الاسبق رفيق بهاء الدين الحريري في مدينة صيدا عاصمة الجنوب اللبنانية في شارع جزين في سنة ١٩٤٤، واتم تعليمه الثانوي عام ١٩٦٤، ثم التحق بجامعة بيروت العربية لإكمال دراسته الأكاديمية بكلية التجارة/ قسم المحاسبة، وفي العام ١٩٦٥ قطع الحريري دراسته بسبب النفقات المالية وظروف المعيشة الصعبة، لذلك سافر إلى المملكة العربية السعودية في سعياَ وراء حياة أفضل، فعمل مدرساً ثن محاسباً في شركة هندسية، قبل أن يدخل في مضمار الأعمال فيصبح مقاولاً ويجنى ثمرة العمل الدؤوب، ونتيجة لنشاطاته فقد تم تكليفه ببناء فندق (مسرة) في مدينة الطائف، لاستضافة مؤتمر القمة الإسلامية حين ذاك، وقد استطاع إنجار عمله، خلال ستة أشهر مما جعله يحظى باحترام وثقة الأسرة الحاكمة السعودية، ومنح بناءً لذلك الجنسية السعودية عام ١٩٧٨، ودخل الرئيس الحريري معترك الحياة السياسية والاقتصادية في موطنه قبل زمن طويل من تسلمه زمام رئاسة الحكومة، حيث شارك في سنة ١٩٨٤ في اجتماعات جنيف ولوزان لتحقيق المصالحة السياسية في لبنان فكانت وساطته بوادر انفراج أثمرت مبادرات وضعت حداَ للحرب الأهلية الدائرة في ذلك البلد مُنذ العام ١٩٧٥[٢]. وفي سنة ١٩٨٩، كان الرئيس الحريري وراء التواصل إلى اتفاق الطائف، الذي أنهى الحرب الى غير رجعة، وادى إلى صياغة دستور جديد للبنان، ولقد تحول هذا الاتفاق إلى "ميثاق سياسي" أرسى مبادئ المصالحة الوطنية، فعاد الحريري إلى لبنان في سنة ١٩٩٢ ليتبوا منصب رئاسة مجلس الوزراء بعد ثنتان وعشرين سنة من العيش والعمل في المملكة العربية السعودية، ويبدو ان سيرة حياة هذا الشخص أثرت على مسيرته الإصلاحية في بناء الدولة اللبنانية فيما بعد، وهذا ما سوف نلمسه من خلال الاطلاع على مشروعه التنموي في بناء الدولة اللبنانية في المطلب الثاني.

المبحث الثاني

النهج الشهابي والحريري في بناء الدولة:

تنعت الدولة اللبنانية في كثير من الأحيان بصفات سيئة، فتلقب بالفاشلة أو غير المجدية،

والوصف الأخير يصفها بدولة الفتنة، بينما يرى البعض فيما نموذجاً للدولة المفقودة أو المستحيلة، ومرَد ذلك أن هذه الدولة التي حصلت على استقلالها في العام ١٩٤٣، لا تزال في طور التأسيس إلى يومنا هذا، رغم عمليات البناء الذي حاول البعض تحقيقها، ولأهمية هذا الموضوع نبذل المحاولة في تسليط الضوء على تجربتا شهاب والحريري الإصلاحية في بناء الدولة[٣]، ومن خلال المطلبين التاليتين.

المطلب الأول

محاولات شهاب والحريري في بناء الدولة

يبدو أن الظروف الإقليمية والداخلية التي أحاطت بالدولة اللبنانية في حقبة الرئيس فؤاد شهاب ورئيس الحكومة رفيق الحريرية هي متشابه بعض الشيء، رغم الفارق الزمني الشاسع بين كلٍّ من التجربتين، فقد كان لبنان عام ١٩٥٨، أكثر من أي وقت مضى، مهموماً بمحيطه الإقليمي منسجماً مشروع المساعدة الأمريكية ومحشوراً بين اتحادين (مصر- سوريا) و (العراق- الأردن)، حيث أصبح موضوع رهان وحلبة تصارع إقليمية ، فمن ناحية رأت الجمهورية العربية المتحدة ضرورة كسر التفاهم الموالي للغرب (الذي كاد يخنقها) وقد وجدت بغيتها من خلال استجابة لبنان نحو الاتحاد[٤]. أما الدول الغربية فقد وجدت في لبنان السبيل لكسر هذه الوحدة، وهذا ما ورد في مذكرات انطوني إيدن " عنما شعرنا بانة يجب ان نضرب الوحدة ما بين مصر وسوريا قررنا مع حلفائنا اللبنانيين إشعال فتنه طائفية في لبنان... هذه الخطة اقتضت تزكية التناقضات الداخلية، فتقاطع مع المصالح الخارجية فوقعت الفتنة في لبنان"[٥]، هذه الظروف ولدت حرباً أهلية ذكَرت بحروب القرن التاسع عشر، أما بالنسبة لبقية الأوضاع الداخلية، فقد تركت الظروف المالية والاقتصادية والسياسية - الضاغطة على اللبنانيين والمهددة لمصير دولتهم - أبلغ الأثر على الرئيس فؤاد شهاب الذي تبّوا الرئاسة وهو مقيد باقتصاد وطني هش ينتج قطاع الخدمات فيه ثلثي الدخل الوطني. كما واصطدم بواقع سياسي وطائفي مرير في الساحة اللبنانية، هذه الظروف كانت متقاربة مع الوضع العام اللبناني عشية تبوا رفيق الحريري منصبه في رئاسة الحكومة عام ١٩٩٢، فقد وصل إلى الحكم بعد خروج لبنان من حرب أهلية مدمرة دامت سبعة عشر عاماً، مع كل ما خلفته وراءها من دمار مادي واسع، وتمزق اقتصادي، وانقسام سياسي وتفكك اجتماعي، ومن الناحية الإقليمية فقد كانت الظروف الدولية معقدة ميزها

انتهاء الحرب الباردة وانتصار الرأسمالية الأمريكية ونهاية الثنائية القطبية وما آلت إلية الظروف من فوضى سياسية شاملة تسيطر على العالم وعلى منطقة الشرق الأوسط بالتحديد منعكسة- بالتالي- سلباً على لبنان(٦).

لقد حاول كل من الشخصين بناء الدولة اللبنانية بأسلوبه الخاص، فقام الرئيس شهاب بالخطوات والمبادرات اللازمة لتصفية ملف الخلافات اللبنانية العربية من جهة، ومن جهة أخرى كان فؤاد شهاب مقتنعاً بضرورة إنصاف الطوائف الإسلامية التي كانت قد ألنت العصيان عام ١٩٥٨، وكان دائماً يردد " **وراء أحداث ١٩٥٨ يجب تبصر الأبعاد الاجتماعية**"، لذلك جاءت المراسيم الإشتراكية التي صدرت عام ١٩٥٩ تكريساً للنظام الطائفي وللمحتوى الطائفي للميثاق الوطني. و يذكر باسم الجسر أن الرئيس فؤاد شهاب كان حريصاً على تطبيق الدستور تطبيقاً "دقيقاً" وعلى مراعاة التوازن الطائفي مراعاة أكثر دقة فلم يجرِ أي تغيير في المؤسسات السياسية(٧).

أما على الصعيد السياسي فقد تميز المشروع الشهابي بثلاث مميزات مترابطة، تمثلت بالآتي:

أولاً: العمل على تزويد البلد بطاقم بديل عن الزعامات التقليدية.

ثانياً: استخدام الجيش والأجهزة الأمنية والتكنوقراط قاعدة للحكم.

ثالثاً: نقل مركز السلطة من الجهاز التشريعي إلى الجهاز التنفيذي.

وعلى الصعيد الإداري، أنسأ شهاب بنية إدارية **(موازية للإدارة التقليدية)** عن طريق تأسيس مجموعة من **"المصالح المستقلة"** والمجلس والمشاريع، مما أدى إلى بناء القطاع العام، وإبعاد الإدارة عن تسليط الاقتصاد السياسي، كذلك أوصى بإنشاء لجنة فرعية، كانت مهمتها دراسة كل أوضاع الإدارة الحكومية اللبنانية، وقد وضعت الاقتراحات لإصلاحها وتحديثها، وأعطى للجنة مهلة ستة أشهر لإنجاز أعمالها، وعلى أثر مقترحات هذه اللجنة صدر ستون قانوناً، بمراسيم اشتراعية، تتعلق بالإصلاح الإداري وتنظيم دوائر الدولة، ومن أهم هذه الإصلاحات : اللامركزية واللاحصرية والبلديات، مجلس الخدمة المدنية والتفتيش المركزي، وإعادة تنظيم وزارة الأنباء...الخ، ولم يكتف الجنرال شهاب بهذه الإصلاحات،

فقد طلب من مستشاريه معلومات أساسية عن أوضاع المناطق اللبنانية من الناحية الاجتماعية والتربوية والاقتصادية وغيرها، وقد فوجئ بعدم قدرتهم على إعطائه تفاصيل دقيقة لعدم وجود دراسات وإحصائيات حولها، لذلك قرر الاستعانة بمؤسسة دولية لوضع دراسة شاملة حول هذا الشؤون، وفعلاً تم اختيار " **معهد البحوث والتأهيل نحو التطور المتنافس والمتكامل**"(IRFED) برئاسة الأب لوبوية للقيام بهذه المهمة، وبعد استقالة ٢٠/تموز ١٩٦٠، والعدول (عنها نزولاً عند رغبة النواب والسياسيين) قرر الرئيس فؤاد شهاب الإسراع في تنفيذ المشاريع الإصلاحية والمؤسسية والاجتماعية، وهذا ما أدى إلى ولادة سلسلة من المشاريع والقوانين الكبرى مما لم يسبق للبنان مشاهدتها ومعرفته من قبل، حتى وصلت ميزانية الدولة اللبنانية عام ١٩٦٤ إلى ما يفوق الخمسمائة مليون ليرة بعد أن كانت بداية حكمة لا تزيد المائتي مليون رغم أن هذه الزيادة حصلت من دون تراكم الديون على الدولة، ومن دون أي زيادة للضرائب والرسوم[٨] ، وبالتالي كان ذلك نواة التفكير ببناء دولة لبنانية عصرية تقوم على المؤسسات والقوانين والمسؤولية والثواب والعقاب (كما في الجيش والدولة الفرنسية) والكفاءات والاستقامة ضد الفساد والثغرات وتجاوز القوانين والتلاعب بها حسب المصالح الفئوية الجزئية الصغيرة (طائفياً ومناطقياً) ...الخ، وبهذا فقد مقت كل الزعماء السياسيين الذين يسلكون عكس ذلك تبعاً لمصالحهم الشخصية، وبالتالي كانت رؤيته لبناء الدولة تقوم على : القانون، المؤسسات، الكفاءات، التطبيق الصحيح **(اجهزه المراقبة والتفتيش على كل الادارات تربوية، مالية، عسكرية، إدارية، وظيفية)** ورأس كل هؤلاء الدستور. **وهذ التقديم المختصر هو الذي يفسر منهج شهاب في بناء الدولة.**

اما الرئيس رفيق الحريري: فقد عمد إلى جملة من الاعمال والمشاريع الإصلاحية رغم صعوبة المرحلة واستحالة مواجهتها ، فمن ناحية، عمل على تحييد الدولة اللبنانية قدر الامكان عن الساحة الدولية من خلال تفعيل دورها الحضاري خارجياً، وهنا اختلف رئيس الحكومة رفيق الحريري عن الدور الذي مارسه الرئيس فؤاد شهاب في لعبة التوازن العربي والدولي، أما في الساحة الداخلية فقد استفاد الحريري من تجربة فؤاد شهاب في إطار المجموعات المالية التي تحولت إلى منظومة مالية متماسكة، عبر دفعه بحركة تدفق مالي كبيرة دخلت النظام المالي اللبناني والحياة الاقتصادية من خلال مشاريع إعمارية واستشارية،

وبالتالي فإن الحريري قد استفاد من التجربة الشهابية في التعاطي مع القوى المالية والسياسية الفاعلة في لبنان، وإدخالها في مشروعه الاقتصادي والسياسي الهادف إلى إعادة بناء الدولة، كما عمل أيضاً على إعادة ترميم مؤسسات الدولة الأساسية الأخرى على أُسس وطنية كمجلس الإنماء والإعمار، ومصرف لبنان والمؤسسات الأمنية التي مول إعادة بنائها وفق قواعد علمية ووطنية متطورة وعابرة لنظام المحاصصة الطائفية. وفي الوقت ذاته فقد ركز الحريري انتباهه على التضخيم وارتفاع الأسعار، فسعى الى تحقيق الاستقرار النقدي وإعادة الثقة الى العملة الوطنية كما سعى الى ضبط العجز المالي للدولة، وإلى تحقيق النمو الاقتصادي من خلال تكبير حجم الاقتصاد الوطني وتنويعه، عبر تشجيع الاستثمار وتوفير بنية تحتية أساسية متطورة. وانصبَّ جل اهتمامه على إعادة بناء الدولة من خلال إصلاح الإدارة والمؤسسات العامة[٩]. من خلال عودة الخدمات الاساسية في البلاد، مثل المياه والكهرباء والهاتف، وتنظيف بيروت من مخلفات الحرب، كما أولى عناية خاصة بالمشاكل الاجتماعية والتربوية والصحية، وفي عام ١٩٩٤ اطلق الحريري مشروع اعادة اعمار الوسط التجاري في بيروت الذي أتت عليه الحرب، وكان يعتبر أن إعادة بناء قلب العاصمة يعيد الحياة الى لبنان كله، لكن الظروف عاندته ففي عام ١٩٩٦، شنت إسرائيل هجوماً على لبنان في أطار عملية عسكرية أطلق عليها **"عناقيد الغضب"** فبشر الرئيس الحريري بحملة دبلوماسية لوقف الاعتداءات الإسرائيلية، وأفلحت جهوده في تكريس اتفاق وقف النار الذي عرف بتفاهم نيسان، واستمر رفيق الحريري في تنفيذ مشروعه الاقتصادي الذي يعد جوهر استراتيجيته التي يعتمدها، والذي يرى فيه السبيل الأمثل لبناء الدولة اللبنانية[١٠].

المطلب الثاني

تعثر تجربة شهاب والحريري في بناء الدولة

في ٤/ آب ١٩٧٠ عرض الرئيس شهاب أهم العراقيل والمصاعب التي قطعت طريقه في بناء الدولة والنظام السياسي اللبناني، وجاء في تصريحه: **"أمام الضغوط التي تعرضت لها بغية ترشيحي للرئاسة الأولى، رأيت من واجبي قبل اتخاذ قرار نهائي في هذا الصدد أن لأتفحص برويه معطيات الوضع العام وانعكاساتها على مختلف الميادين، وذلك لأتبين الإمكانيات التي يمكن أن توفر لي لخدمة بلدي وفقاً لمفهومي الشخصي لهذا الواجب، ولما**

يتطلبه هذا الوضع من آجل مستقبل أبنائه"...." ونظراً إلى ما يمكن أن يتلاءم وأسلوبي خاص في العمل، ولما يأمله ويتطلبه اللبنانيون من رجل خبر الحكم، يبدو لي الموقف على الوجه الآتي: أن المؤسسات السياسية اللبنانية والأصول التقليدية المتبعة في العمل السياسي لنهوض بلبنان وفقاً لما تفرضه السبعينات في جميع الميادين. وذلك أن مؤسساتنا التي تجاوزتها الأنظمة الحديثة في كثير من النواحي سعياً وراء فعالية الحكم، والقوانين الانتخابية التي فرضتها أحداث عابرة ومؤقتة، ونظامنا الاقتصادي الذي يسهل سوء تطبيع قيام الاحتكارات، كل ذلك لا يفسح المجال للقيام بعمل جدي على الصعيد الوطني"،..." إن الاتصالات التي أجريتها والدراسات التي قمت بها عززت اقتناعي بأن البلاد ليست مهيأة بعد، ولا معدة، لتقليل تحولات لا يمكنني تصور اعتمادها إلا في إطار احترام الشرعية والحريات الأساسية التي طالما تمسكت بها"[١١].

يذكر الكاتب مروان حرب في كتابه الشهابية، أن إخفاق التجربة الشهابية يعود إلى أسباب خارجية وإلى عيوب داخل النظام السياسي اللبناني، أي أنّ الإخفاق كان محصلة لأسباب ذاتية من ناحية، وأسباب موضوعية من ناحية أخرى، فحرب النكسة عام ١٩٦٧ أدت إلى إضعاف الناصرية الحليف القوي للشهابية، فالتقارب مع عبد الناصر، وفر لفؤاد شهاب قاعدة استقرار اجتماعي وسياسي، إذ إن المعارضة والقوى الناصرية التي أطاحت بالرئيس شمعون اندمجت وتأطرت داخل الشهابية، ومع بروز هذين العاملين بدأت عوارض الخلخة تظهر في التوازن السياسي في لبنان، ذلك أن النائب كمال جنبلاط الذي استفاد كثيراً من حقبة فؤاد شهاب قد تحول من حليف قوى للشهابيين إلى حليف للمقاومة الفلسطينية، وبهذا تكون الشهابية قد خسرت حليفين قويين أمناّ توازناً طائفياً وسياسياً واجتماعياً على مدى عشر سنوات، حتى باتت التجربة الشهابية سريعة العطب في ظل التحولات الإقليمية المرتقبة، خصوصاً وأن المشاعر الطائفية كانت تحتدم أكثر فأكثر، وبذلك تكون التجربة الاولى قد تعثرت باعتراف صاحبها[١٢].

أما محاولات رفيق الحريري الإصلاحية، فقد تعرضت هي أيضاَ إلى معوقات داخلية وخارجية حالت دون تمرير مشروعه الإعماري والذي لم يكن سوى جزء من المشروع الحضاري العربي الذي طالما اعد له عدة الانطلاق، فالتقسيم الطائفي الذي جاول فؤاد شهاب تحييده عن طريق التقسيم الديمقراطي التوافقي وخاصة في الوظائف الإدارية وحاول

الشهيد رفيق الحريري تخطيّة، مقابل بناء وطن يليق بمواطني بلده، كما أكد ذلك في الدستور في الفقرة ج - من المقدمة- التي نصت على أن يكون:" إلغاء الطائفية السياسية هدفاً وطنياً أساسياً" ولكن التقسيم الطائفي كان قد استشرى، من جديد وبصورة كبيرة مدفوعاً من قبل تطلعات عالمية (إسلامية، مسيحية)، وجدت في لبنان ارضاً خصبة لتحقيق مبتغاها، فالمشروع الإيراني الذي يمتلك تطلعاً عالمياً في قيادة العالم الاسلامي، يعمل على تحويل لبنان لقيادة العمل العقائدي الشيعي في البلدان العربية، وإلى قاعدة ثابتة لها قدرات وإمكانيات تفوق قدرة المشروع العربي[١٣]، ومع هذا التطور فإن المعادلة في النظام الطائفي والمتمثلة بالجناح المسيحي القوي -بحكم تاريخه- والجناح الشيعي الصاعد بحكم الامدادات المالية الجديدة، والجناح السني المترسخ بحكم نفوذه في السلطة من جهة وبحكم الدعم السعودي من جهة اخرى، هذه المعادلة جعلت من النزعة الطائفية عائقا كبيراً في وجه مشروع رفيق الحريري الإصلاحي الذي كان يسعى من خلاله إلى بناء مجتمع يدين بالولاء المطلق لوطنه لا لطائفته كذلك فإنّ التحول في الاستراتيجية (التي كانت وما زالت تسعى إلى تفكيك الدول العربية بما فيها لبنان، إلى دويلات مذهبية وعرقية) من استراتيجية الهيمنة العسكرية (المدير الاستراتيجي لمنطقة الشرق الأوسط)، إلى الهيمنة الاقتصادية على شعوب ودول مفككة ومنهارة، كان المستهدف من ورائه النظام العربي بشكل عام والنظام اللبناني بشكل خاص، الذي كان - وما زال- مطلوباً تشتيت قواه عبر تفتيت الدولة ومواجهة مشاريعا الإعمارية الساعية إلى بناء الدولة الحديثة، لذلك فإن المشروع الصهيوني الذي واجهه لبنان منذ استقلاله إلى هذا اليوم، انعكس سلباً على مشروع رفيق الحريري، ولم تنته المعوقات التي واجهت مشروع رفيق الحريري عند هذا الحد، إنما وصلت ذروتها في عملية الاغتيال التي تعرض لها صاحب هذا المشروع في ١٤/ شباط ٢٠٠٥ في العاصمة بيروت، ورغم وجود الرغبة لدى بعض القوى السياسية اللبنانية في البقاء والسير على نهج الإصلاحي الحريري، إلى أن احداث حرب ٢٠٠٦ الأخير التي تعرض لها لبنان من قبل الكيان الإسرائيلي، وما أدت إلية هذه الحرب من دمار في البنية التحتية، والاقتصاد اللبناني بشكل عام، أعادت لبنان إلى نقطة الصفر من حيث ابتدأ رفيق الحريري مشروعه الإصلاحي، ما جعل عملية إكمال مشروع رفيق الحريري (الإصلاحي) في بناء الدولة اللبنانية حلماً يشبه المستحيل.

الخاتمة:

إذا كانت الدولة التي يسعى العمل على بنائها في لبنان هي على نحو عام الدولة القادرة العادلة والمستقلة، فإن قيام مثل هذه الدولة يقتضي إعادة النظر في الأسس التي قامت عليها دولة الاستقلال، والمتمثلة بالطائفية السياسية والليبرالية الاقتصادية المتطرفة. غير أن إعادة النظر هذه لا تعني أن يتبنى لبنان نظاماً شبيهاً بالأنظمة التي تبنتها معظم بلدان العالم الثالث بعد حصولها على الاستقلال. فالوقائع التي أدى إليها التطور السياسي الاقتصادي الاجتماعي في لبنان لا تجعله نظاماً من قبيل هذه الأنظمة قابلاً للحياة فيه.

وبناءً عليه لا يبدو أن هنالك من سبيل لخروج لبنان من دوامة الحروب الأهلية الجهنمية سوى بالسير على سكة التحول الديمقراطي الفعلي، الذي يتطلب التخلص من النظام الطائفي والعمل على جعل المواطنة الركيزة الأساسية التي تقوم عليها الدولة... على أن يجري، في الوقت نفسه، العمل على الخروج من النيوليبرالية المتفلتة على الصعيد الاقتصادي الاجتماعي، والعبور الى ما أصبح يسمى الدولة الوطنية التنموية القادرة على تصميم وتنفيذ سياسات تعمل على إزالة الطابع الريعي عن الاقتصاد، وإطلاق عملية نمو مستدام على قاعدة صلبة من إنتاج محلي أكثر تنوعاً واندماجاً، وتعمل أيضاً على توزيع ثمار النمو على نحو عادل على مختلف الفئات الاجتماعية والمناطق الجغرافية. والمدخل الرئيسي والضروري لاستراتيجية التنمية الاقتصادية الاجتماعية العتيدة يتمثل في إصلاح النظام البعيد عن العدالة الاجتماعية والفعالية المالية والاقتصادية.

وعليه، فمن المؤكد أن مرحلتي الرئيس فؤاد شهاب ورئس الحكومة رفيق الحريري، كانتا مرحلتين حاسمتين في تاريخ لبنان، فرغم المحاولات الجادة لبناء الدولة اللبنانية، غير أن المعوقات الخارجية والداخلية التي واجهتهما أثناء قيام مشروعيهما أعاقت استكمالهما في ما بعد وكانت عائقاً كبيراً حال دون أنجازهما اهدافهما. لذا يواجه لبنان عدداً من الأزمات الداخلية والتي باتت تُشكّل هموماً إضافية تقع على كاهل المواطن اللبناني. أزمات اقتصادية واجتماعية وسياسية وأمنية، تُديرها نخبة حاكمة أثبتت عدم قدرتها في مقاربة هذه الملفات ضمن إطار مصلحة المواطن. وهو ما تعكسه الفجوة الموجودة بين أهل السلطة والمواطنين اللبنانيين. هذا على الصعيد الداخلي. بالإضافة إلى ذلك، يعيش لبنان ضمن بيئة

استراتيجية تواجه تحولات كبرى، هي أكبر من لبنان وقدراته، خصوصاً في ظل وضوح الاختلافات بين اللبنانيين، فيما يخص مقاربتهم للملفات الإقليمية. عليه، نخلص الى جملة من الاستنتاجات التي إعاقة بناء الدولة اللبنانية الحديثة وبعض التوصيات والمتمثلة بالآتي:

الاستنتاجات:

١- النظام الطائفي الذي جعل المساواة والعدالة حكراً على بعض اللبنانيين دون سواهم. وانّ نظام الطوائف يقضي على طموح الأفراد، وبخاصة المبدعين منهم، ويمنع - عكس لغة العقل والمنطق - التعاطي مع المسائل المطروحة بشكل علمي.

٢- انّ نظام الطائفية السياسية هو نظام يقرّ بحقوق سياسية للطوائف، بوصفها كيانات وسطية بين الدولة والمواطن. وفي نظام كهذا، تشكّل الطوائف، بنية موازية للدولة، اذ تقاسمها الصلاحيات في ميادين تعدّ في الدولة الحديثة حكراً على الدولة.

٣- لبنان ليس محصّناً لمواجهة أخطار التدخلات الخارجية.

التوصيات:

١- على لبنان ان تتبنى مبدا المشاركة والتعاون الذي يشمل تنسيقاً اختيارياً وغير رسمي، للأهداف المتنازع عليها، ليتمّ، بعد ذلك، تناولها ضمن حوار سياسي مستمر، بين المجموعات السياسية والبيروقراطية والأحزاب السياسية.

٢- عليها ان تشجّع المؤسسات غير الطائفية بهدف التأسيس لثقافة المواطنة، كذلك عليها ان تشجّع فكرة المشاركة المجتمعية في إطار حوار وطني يشارك فيه العمال وأرباب العمل والاتحادات النقابية، على ان يجري التعبير عن أهدافها، ضمن سياسات وطنية.

هوامش البحث

(١) يوسف سالم، ٥٠ سنة مع الناس، دار النهار للنشر، بيروت، لبنان، ١٩٧٥، ص ٤٠٣.

(٢) سعد اللحام، سيرة ومسيرة، دار الاتحاد الثقافي العربي، بيروت، ٢٠٠٧، ص ٧-١٧. كذلك: نهاد حشيشو، مجلة معلومات، العدد (٦١)، المرجع السابق، ص ١٠٣-١٠٧.

(٣) كريم المفتي، رؤية مستقبلية لبناء الدولة في لبنان، من الانقسام إلى التعددية، مجلة أبعاد، آذار/ ٢٠٠٧، ص ٢١.

(٤) مروان حرب، الشهابية حدود تجربة التحديث السياسي في لبنان، ترجمة سليمان رياش، دار سائر المشرق، بيروت، ٢٠١٢، ص ٤٧.

(٥) نقلاً عن عماد حمدان، تعثر بناء الدولة في لبنان، مؤسسة الرحاب الحديثة، بيروت، ٢٠١١، ص ٦٢.

(٦) المرجع نفسه، ص ٥٦. كذلك: فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة- النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين، ترجمة مجاب الامام، العبيكان، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٧، ص ٢٦.

(٧) نظال سليمان الايمام، التيارات السياسية في البقاع ١٩٤٣-١٩٧٠، كلية الآدب، قسم التاريخ، جامعة بيروت العربية، لبنان، ١٩٩٨، ص ٥٨.

(٨) باسم الجسر، فؤاد شهاب، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٨، ص ٥٨.

(٩) عماد حمدان، المرجع السابق، ص ٩٤- ١٠٤.

(١٠) حسان الحلاق، الرئيس الشهيد رفيق الحريري ١٩٤٤-٢٠٠٥، سيرة قائد ومسيرة أمة، بدون دار نشر، بيروت، لبنان، ٢٠٠٦، ص١٨-١٩.

(١١) مروان حرب، المرجع السابق، ص ١٥٧-١٥٩.

(١٢) مروان حرب، المرجع السابق، ص ١٤٨. كذلك: البر داغر، أزمة بناء الدولة في لبنان، دار الطليعة للطابعة والنشر، بيروت، لبنان، ٢٠١٢، ص ٧٦.

(١٣) عماد حمدان، المرجع السابق، ص ١٠٨- ١١٠.

قائمة المصادر

أولاً: الكتب العربية

١- البر داغر، أزمة بناء الدولة في لبنان، دار الطليعة للطابعة والنشر، بيروت، لبنان، ٢٠١٢.

٢- باسم الجسر، فؤاد الشهاب، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ١٩٩٨.

٣- حسان الحلاق، الرئيس رفيق الحريري١٩٤٤-٢٠٠٥، سيرة قائد ومسيرة أمة، بدون دار نشؤ، بيروت، لبنان، ٢٠٠٦.

٤- سعيد اللحام، سيرة ومسيرة، دار الاتحاد الثقافي العربي، بيروت، لبنان، ٢٠٠٧.

٥- عماد حمدان، تعثر بناء الدولة في لبنان، مؤسسة الرحال الحديثة، بيروت، لبنان، ٢٠١١.

٦- مروان حرب، الشهابية حدود تجربة التحديث السياسي في لبنان، ترجمة سليمان رياش، دار سائر المشرق، بيروت، لبنان، ٢٠١٢.

٧- يوسف سالم، ٥٠ سنة مع الناس، دار النهار للنشر، بيروت، لبنان، ١٩٧٥.

٨- نضال سليمان الايمام، التيارات السياسية في البقاع ١٩٤٣-١٩٧٠، كلية الآدب، قسم التاريخ، جامعة بيروت العربية، لبنان، ١٩٩٨.

٩- فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة- النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين، ترجمة مجاب الامام، العبيكان، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٧.

ثانياً: البحوث والمجلات:

١- كريم المفتي، رؤية مستقبلية لبناء الدولة في لبنان، من الانقسام إلى التعددية، مجلة أبعاد، لبنان، آذار/ ٢٠٠٧.

٢- نهاد حشيشو، مستقبل لبنان السياسي، مجلة معلومات، لبنان، العدد (٦١)، ٢٠٠٩.